



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرارية والانكفاءية

اسم الكاتب: د. حميد فاضل حسن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/63>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:35 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



**اشكالية الطائفية السياسية في العراق بين
الاستعمارية والانكعافية^(*)**

الدكتور
حميد فاضل حسن^(**)

المقدمة:

العمل السياسي. الامر الذي ترك اثار سلبية وخطيرة على مفهوم الوحدة الوطنية والهوية العراقية الواحدة، بدت واضحة وجلية على مسار العملية السياسية الجارية حالياً في العراق.

وهذا البحث يحاول ان يدرس حالة الطائفية في العراق من حيث مفهومها وذورها وسبابها ومظاهرها فضلاً عن محاولة وضع حلول ومعالجات تهدف في المقام الاول، الى العمل على تجاوزها والحد من تأثيرها وصولاً الى تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة.

اولاً: مفهوم الطائفية.
أن العديد من المفاهيم ترددت في غير محلها- فنرا في بين بعضها على الرغم من البون الشاسع في المعنى بينها، ونفارق بين بعضها الآخر على الرغم من حالة الاقتراب ان لم نقل الانطباق بالمعنى فيما بينها.

والطائفية هي واحدة من هذه المفاهيم. اذ يستعملها غير

ان عنف الصدامات التي تجري في العراق، منذ عدة عقود، جعلته موضع اهتمام وعناء. وقد انصب هذا الاهتمام وهذه العناء على جملة من الافرازات السلبية التي اعتبرت المسيرة السياسية والمجتمع في العراق. وفي مقدمة هذه الافرازات الحالة الطائفية التي بدت اول الامر ضعيفة في تأثيرها ضئيلة في حجمها. ثم ملئت ان تكرست واصبحت حالة ملزمة للسياسة العراقية. بمعنى انها قفزت من حالة هامشية الى حالة المركز والقطب في هذه الصيرورة والتكون للحالة الطائفية ما كانت لتحظى بهذه الاهمية لو لا توفر البيئة المناسبة والملائمة التي هيأ لهذه الحالة عوامل التطور والتفاعل، والتي اوجدها السياسات الطائفية العنصرية للأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق منذ تشكيله الحديث في عام ١٩٢١، وبشكل خاص في عهد النظام السابق الذي اتخذ من التمييز الطائفي والولاء القبلي والعشائري منهجاً وطريقاً في

^(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد

{١٨٣}

المختصين وأحياناً وللاسف بعض المقاربة لها من قبل الطائفية، المذهب، الدين... الخ. ولذلك ومن أجل الاختلط المفاهيم مع بعضها وتداخل بصورة تؤثر على الهدف الرئيس لهذه الرسالة، من الضروري البدء بمحاولة لاعطاء تعريف موجز وسيط للطائفية كمفهوم وكمحتوى يساعد على رسم حدود واضحة للمفهوم وفك التداخل بينه وبين المفاهيم الأخرى المقاربة له.

فالطائفية تعرف بانها تعصب لجماعة عضوية. تتطلع الى تحقيق موقع سياسية واجتماعية افضل في الدولة^(١). غير تحالفات تبني طابعاً سياسياً او حزبياً يتخد من الانتماء الطائفي معياراً للمفاضلة والأهلية لتولي المسؤوليات والقيادات بصرف النظر عن الكفاءة والامانة والاستقامة. ويتربى على ذلك كله الغاء للطائفية الأخرى وذلك بالعمل على عزلها وتهميشهما وحرمانها من المشاركة في الحكم وإدارة البلاد. وهي بهذه المعنى مفهوم يرتبط بالعلاقات الخاصة لجماعة معينة تستند في اجتماعها وارتباطها على اساس ديني او ثقافي او مذهبي معين. وتنربز فيها فكرة المصالح المشتركة والقيم الخاصة والهوية والانتماء لهذه الجماعة. وتتصاعد فيها فكرة الطائفية الى حالة من التقييم الاجتماعي حسب المذهب.^(٢) وعادة ما يميز الباحثين بين نوعين من الطائفية هما^(٣):

١. الطائفية السياسية أو طائفية السلطة: والمقصود هنا هو ان تبني السلطة وتتحول على اساس طائفي بما يخدم هذه الجماعة التي ينتمي اليها مجموعة الحاكبيين والمرتبطين بالسلطة واعتماد التمييز الطائفي بحسب امتيازات وحقوق الطوائف الاخرى. وغالباً ما يتم التغيير عن طائفية السلطة بصيغة دينية في محاولة لاصفاء نوع من الشرعية على سلوكها السياسي.
 ٢. الطائفية الدينية: ويقصد بها تقسيم المجتمع الى طوائف مذهبية او دينية وتتحول كل طائفة على نفسها وتعصيمها لها، واجدادها حواجز اجتماعية واقتصادية وامنية لحفظ وجود هذه الجماعة، والسعى لاصداف وانتقاد الجماعات الأخرى بكل الوسائل المتاحة. وقد تكون للسلطة بد في اثاره الطائفية الدينية وتأجيجها وذلك حسب مصالحها. لقد افترضت الحالة الطائفية في العراق باوجه مقيدة، وعرف العراق على طول تاريخه السياسي على هذين النوعين من الطائفية.
- ان هذا التحديد لمفهوم الطائفية يسهل علينا كثيراً من مهمة التمييز والتفريق بين الطائفية والمفاهيم الأخرى المقاربة له واهماها:
- أ. الطائفية والطائفية: يخلط الكثير من الباحثين بين المفهومين على الرغم من الاختلاف في المعنى بينهما.

النص القرآني والحديث النبوى، لأنهم لم يبلغوا مستوى ولم تتوفر فيهم شروطه، كما لم يملكون القدرة على التمييز والترجيح في القضية الواحدة التي تعددت فيها الآراء الفقهية.^(١)

إن مقارنة بسيطة بين هذا المعنى للمذهبية بمعنى الطائفية التي تقدم ذكره يكشف لنا أن هناك فروقاً واضحة بين المذهبى والطائفى، فالاول من يعرف بالمذهب وفكتره وتصوراته ويلتزم به، اما الثاني فهو الذي يدعو الى تفضيل جماعة ومصالحها وموقعتها، الاول يختص بالفكرة والنظرية، والثانى يختص بالواقع وبالجماعة، واخيراً الاول مقاييسه الفكرية والقيم والعقيدة، اما الثاني فمحوره القدرة والسلطة والامتياز الدينوى والمصالح.^(٢) وخلاصة القول ان المذهبية لكتساب فكري مشاع للناس بينما الطائفية لاكتسب بسهولة، اذ بامكان أي كائن ان يكون مذهبياً في الوقت الذى يشاء، ولكن ليس بامكان هذا الكائن ان يكون طائفي الا اذا امتلك القدرة على ايقاع الآذى بطاقة معينة.^(٣)

ج. الدين والطائفية: الدين هو اهم المتغيرات الاساسية في المجتمع البشري. وفي المجتمعات المتعددة الاديان يبرز هذا المتغير كأحد معايير التباين بين الجماعات، غير ان هذا التباين لايشكل خطراً على المجتمع الا اذا اكتسب اهمية سياسية تتجسد في بروز حالة من

فالطائفية هي حالة اختيارية ينتهي اليها اشخاص يتمتعون بصفات شخصية نبيلة ورفيعة، ويحملون معلومات واسعة وعميقة عن الطائفية ذاتها، فضلاً عن تمعتهم بالصفات العلمية والأخلاقية العالية. وينفس الوقت بطعمون بالوصول الى الكمال الذاتي.^(٤)

فالطائفية وفق هذا تختلف عن الطائفية التي سبق وحدتنا معناها، فهي تشير الى التنوع في المعتقدات والمارسات الدينية والثقافية والاجتماعية بين الأفراد والمجموعات التي يتكون منها المجتمع، في حين ان الطائفية تشير الى استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية، او اقتصادية، او ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة او النضال من اجل تحقيق تلك المصالح والمزايا.^(٥) وخلاصة الامر هنا ان التمييز الطائفي وليس الانتماء الطائفي هو الذي يجعل المرء طائفياً.

ب. المذهبية والطائفية: الفرق بينهما واسع ويتضح من معرفة ان المذهبية تعنى الانتماء الى مذهب فقهى من المذاهب الاسلامية المتعددة التي ظهرت لتلبية حاجات الامة المتعددة ومعالجة مشاكل العصور المتعاقبة على ضوء النصوص الشرعية والمقاصد والمبادئ الكبرى للشرعية، وهذا يعني ان الانتماء المذهبى لابد منه لجمهورة كبيرة من المسلمين الذين لايملكون القدرة على الاجتهاد الذي هو عملية معرفة مراد الله من

الناسع عشر، دوراً مغايراً للادوار السابقة، ففي هذا القرن اخذت عوامل تشكل القوميات بالظهور، كما بدأ تتصاعد ايضاً مقدمات الانتقال من المجتمع القبلي المجزء، إلى مجتمع اقطاعي-مركزي بشكل أكثر نضجاً.^(١٣) ومع اتخاذ الخطاب القومي في العراق طابعاً عنصرياً في فترة لاحقة، ظهرت الطائفية بصورةها البشعة في كافة مناطق الدولة العراقية. ويكتفي أن نشير هنا على سبيل المثال لا الحصر إلى نموذج لهذه الطائفية المقيمة. وهو قيام المفكر القومي ساطع الحصري بفضل الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري من التعليم لكونه وصف في قصيدة له احد مصايف ايران عام ١٩٢٧، ولعل هذا المثال يفسر لنا وبوضوح لماذا الطائفية واضحة المعالم في الوسط القومي العنصري وضيقه في الوسط الماركسي والوسط الإسلامي الشيعي-السنوي.^(١٤)

٣- أدى غياب الممارسة الديمقراطية في العراق إلى بروز الحالة الطائفية فيه. فيسبب هذا الغياب هيمنة على المسرح السياسي العراقي الانظمة الشمولية السلطوية الدكتاتورية التي اتجهت إلى تبني الحالة الطائفية وقد كان الدافع الأول للجوء هذه الانظمة إلى الطائفية هو ضعف القاعدة الاجتماعية لها بسبب اعتمادها على اقلية لا تمثل الا جزءاً من الشعب،

التناقض والتزاوج والصراع في مجالات القيم او الثروة او السلطة.^(١٥) وعلى هذا الاساس لا توجد علاقة ضرورية بين الطائفية والدين. فمن الممكن ان يكون الفرد الطائفي غير مرتدين، كما انه من الممكن ان يكون المترددين غير طائفي، بل معادياً للطائفية.^(١٦)

ثانياً: عوامل انتعاش وتفاقم الطائفية العراقية:

ليس جديداً القول بأن حالة الطائفية قد هيمنت على الدولة العراقية الحديثة فكراً وسلوكاً منذ تكوينها في مطلع القرن الماضي وحتى اليوم. وقد وقفت وراء ولادة وانتعاش هذه الحالة ومن ثم نظورها وتفاقمتها جملة من العوامل والاسباب نشير الى ثلاثة منها وهي:

- ان الاستعمار قد عمل ببرونته لاستغلال المسألة الطائفية،^(١٧) او على الأقل التقسيمات الطائفية في المجتمع العراقي لخدمة سياساته. غالباً ما اتخذ هذا الاستغلال الاستعماري للمسألة شكل تحالف مع طوائف الأقلية مستغلاً مشارع العنف القاتمة لديها، او الخوف او عدم الامان سواء كانت موهومة او حقيقة ضد الاكثرية، وذلك بتجنيد الاقليات في اجهزة السلطة بشكل عام، الامر الذي جعل التقسيمات الطائفية القاتمة تتبع طابعاً سياسياً جديداً، مازالت تجره وراءها.^(١٨)
- ان التنوع المذهبي الذي عرف به العراق قديماً، بدأ يلعب منذ القرن

للحالة الطائفية في العراق، اسهمت في بلورة مظاهر معينة اعطت للنموذج العراقي في الطائفية خصائص ميزته عن الحالات الطائفية في البلدان الأخرى. واهم هذه الخصائص والمظاهر:

١- ما ميز الحالة الطائفية في العراق والتي فترة قريبة جداً هو حلوها نوعاً ما من الصفة الدينية. فهي بشكل عام سياسية شبه محضة ذات علاقة بالسلطة. وأنها لم تحدث بين المواطنين والمواطنين بالدرجة الأولى. ولا بين مدينة ومدينة ومحلة كما هو الحال في البلدان الأخرى^(١)، فهي اذن في الاطار السياسي وليس الاطار الشعبي. غير انه لوحظ في الاونة الاخيرة بروز مؤشرات خطيرة على امتداد هذه الطائفية الى الصعيد الشعبي. وأبرز هذه المؤشرات:-^(٢)

أ. ظهور ونمو تنظيمات سياسية عسكرية متطرفة تعتمد ايديولوجية وتجسيداً طائفياً.

ب. تحولت اماكن العبادة والتجمع الديني الى مخازن لاسلحة ومرافق تدريب واجتماعات سياسية وتتنظيم عسكري وبالطبع الى قواعد للتمويل والمعالجات الطبية والى ملاجئ للمشردين.

ج. ان الاكثريّة الساحقة من الذين قتلوا (من غير الذين قتلوا على ايدي قوات الاحتلال) وجرحوا وخطفوا او ضربوا قد تعرضت لذلك على اساس هويتها الطائفية، لا بناءً على

تجمع عشائري او طائفي او ديني او مناطقي او سياسي.. الخ، او كلها معاً^(٣) ومع هذه الحالة يصبح النظام السلطوي منخور من الداخل بالقسام اهلي عصبي تمتزج معه علاقة المواطنة، وهي علاقة تحتية اساس في تشكيل الوحدة الوطنية وتحقيق التجانس الاجتماعي. وبغياب التجانس والوحدة يتآسس الكيان على تعايش حذر واحتياجاً مشوش بين جماعات مختلفة ومتباينة تعجز عن توليد ولاء أعلى يتجاوز حدود عصبيتها من جنس الولاء للنظام.^(٤) ولتجاوز ذلك يتوجه النظام للاعتماد على الاجهزة المخبراتية والقمعية التي عادة ما تنتهي الى الطائفة التي تساند النظام او تقف معه. الامر الذي يدفع الطوائف الأخرى الى الوقوف بوجه هذه الطائفة او التصارع معها.

ومن دون شك ان هذا التكريس للحالة الطائفية وعدم تجاوزها هو في حد ذاته صورة للعجز القائم في نظام غير عاقل يحاول ان يحفظ بقاءه ببني غير عاقلة.^(٥)

ان هذه العوامل وغيرها مجتمعة اسهمت في بلورة الحالة الطائفية في السياسة والمجتمع العراقي. وبصورة اصبحت تتذر بالخطر الشديد على مستقبل العراق كدولة موحدة.

ثالثاً: مظاهر وخصائص الطائفية العراقية.

ان حالة التفاعل والتطور الداخلية فضلاً عن التغذية الخارجية

- ٧- ان الكثير من الطائفيين السياسيين في العراق يرددون لفكارهم الطائفية تحت مظلة الديمقراطية وهذا تناقض خطير، فلا سبيل للتقريب والانقاء بين الطائفيين والديمقراطيين، وليس هناك أي علاقة بين الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي وبين الطائفية. فالتعصب الطائفي لا يُؤطر ضمن تعددية الآراء الديمقراطية، وإنما يعمل كنقض لها لأنه يقمع الآراء المناهضة للطائفية والانتماطات الحزبية ضمن الطائفة نفسها، وأنه ينافق التسامح على مستوى العلاقة مع الطائف الآخر.^(١١)
- رابعاً: الحالة الطائفية حلول ومعالجات.
- ان وجود الحالة الطائفية، لا يعني الاستسلام لها والخضوع لمنطقها. وإنما يتوجب على الجميع العمل على التصدي لها ومحاربتها وصولاً إلى تجاوزها والغاء دورها. وعملية التصدي والمحاربة للطائفية تتدا من وضع حلول وصياغة مقترنات. وبتقديرنا أن هذه الحلول تكون على مستويات ثلاثة سياسية ودستورية واقتصادية وكما يلي:
 - ١- الحلول السياسية وهي تتضمن الآتي:
 - أن نقطة الانطلاق في تجاوز الطائفية هو الإقرار بوجودها وعدم إنكارها. ما من أحد يعترف أنه طائفي على الرغم من أن هناك طائفية. لذلك نرى من الضروري مواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف
 - معايير الآراء السياسية أو الانتماطات الاجتماعية.
 - ٢- الميزة الثانية تتمثل في أن إبناء كل طائفة عراقية كانوا دوماً وما يزالوا مختلفي الآراء في شأن الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية وغيرها. ومن بين هذه القضايا وفي المقدمة منها الطائفية حيث لا جماع ولا اتفاق على كون الخيار الطائفي هو الخيار الوحيد المنحكم بالطائفية.^(١٠)
 - ٣- لاتعرف الساحة السياسية العراقية أشخاصاً ينتهيون إلى طائفة دينية ويدعون امتلاكم لحق التحدث والتعاقد باسم هذه الطائفة ولو اقدم أحد السياسيين على ذلك لعارضه الكثيرون من رجال الدين والسياسة معاً.
 - ٤- ان اغلب المتحدثين بالطائفية من السياسيين العراقيين غير مؤمنين بها بيد ان شعورهم بأن الوصول إلى المناصب السياسية لا يتم الا عبر ليس العبادة الطائفية، دفعهم إلى تبني الهوية الطائفية في برامجهم السياسية والانتخابية.
 - ٥- ان العديد من القوى السياسية وخاصة الليبرالية العلمانية السنوية والشيعية اتجهت إلى تبني الهوية الطائفية بفعل هزيمتها في الانتخابات الأخيرة. وعدم نجاحها في تحقيق أي مكاسب سياسية.
 - ٦- ان اغلب المتحدثين بالطائفية السياسية اليوم، لا يؤمنون بوجوب اتخاذها أساساً ثابتاً ودائماً للحكم وتوزيع المناصب.

وجميع قادة الدولة والجيش والنقابات والاحزاب، يجب ان يشملوا جميع تنويعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية والمهنية. وهذا المبدأ تفرضه اعتبارات الاخلاق والضمير والمصلحة الوطنية فضلا على ان الكثير من الدول الديموقراطية تلجا الى هذا المبدأ. ففي فرنسا مثلا هناك دائما ثمة وزير بروتستانتي واحد او اكثر، وكذلك هناك يهودي رغم كونهم اقلية... الخ ان خطوة كهذه كفيلة باشعار الاقليات والطوائف الصغيرة بانها مساهمة او مشاركة في العملية السياسية العراقية.^(٢٠)

د. الفدرالية او الحكم اللامركزي: في بلد تتعدد فيه القوميات والمذاهب وبنسب عالية نسبيا كالعراق، تصبح الفدرالية او اللامركزية في الحكم من الوسائل المطروحة لحفظ وصيانة التلون والتعددية القومية والمذهبية. من هنا فان الفدرالية او اللامركزية في الادارة مع حفظ وحدة العراق يمكن ان يكون حل لهذه العقدة، وهو الجمع بين وحدة العراق وبين الثقافات المتعددة للمجتمع العراقي بقومياته وطوائفه.^(٢١)

٢- الحلول والمعالجات الدستورية والقانونية.

وقيام هذه الحلول ان يضمن الدستور العراقي والصياغات القانونية المترفة منه الوسائل والآلات الكفيلة بازالة كل شكل من إشكال التمييز الطائفي التي أفرزتها

الستار عن مقوماته الاجتماعية واصوله التاريخية. ثم تأتي بعد ذلك المعالجة التي نعتقد انها يجب ان تكون مسارا لاقرارا. يعنى ان تجاوز الحالة الطائفية ينطوي على محوها من النفوس قبل ان تكون في النصوص، اي ان التصدي للطائفية يجب ان يبدأ من النفوس ثم الانتقال الى الوسائل الاخرى.^(٢٢) ومن هنا فان عملية الغاء الطائفية السياسية لابد ان تسلك طريق التدريج لذا يجب التأكيد على تبني مسار لتجاوز الحالة الطائفية بدلا من الحديث عن قرار بالغائها.

ب. ان الديموقراطية هي الضمانة الاساسية لعلاج مشكلة التمييز والاضطهاد الطائفي، لأن الديموقراطية تتطلب المساواة بين جميع المواطنين دون أي تمييز او افضلية بسبب الطائفة او الدين او المذهب او الرأي السياسي. فضلا على انها تتطلب تأميم حرية الاعتقاد المطلقة دون ان يكون في ممارسة هذه الحرية انتهاك لحق او حرمان من منفعة، او تضييق لامكانات^(٢٣) مع التحذير من أي محاولة لقمع الحرية بحجة محاربة او معالجة الطائفية، لاننا بذلك تكون كمن يقول ان دواء الصداع هو في قطع الرأس. فالحرية من القيم التي لا يجوز التغريط بها.^(٢٤)

ج. اعتماد مبدأ التوافق السياسي وتوسيع المشاركة السياسية لجميع الاطياف المكونة للشعب العراقي. وهو ان يتقى الجميع عرفيا واخلاقيا وليس علينا دستوريا على ان اعضاء الحكومة

- بـ. إن يتضمن الدستور إشارة واضحة إلى التعديلية الرئيسة المكونة للمجتمع العراقي (القومية والمذهبية) عند الحديث عن الهوية العراقية، مع التأكيد على حفظ الحقوق الثقافية والسياسية والدينية لهذه المكونات^(٢٦).

جـ. إن يتضمن الدستور اعترافاً صريحاً بإسهامات جميع الفنانين اللغويين والدينية والمذهبية والقومية في صنع تاريخ الوطن. إذ إن الهوية الوطنية الموحدة تستند أساساً على تاريخ وطني شامل وموحد يعترف به الجميع، لأنه يعترف بدور الجميع في صنعه^(٢٧).

دـ. إن يضع الدستور مادة قانونية تتنص على إنشاء هيئة وطنية للإشراف على الإجراءات والخطوات والسياسات الأليلة إلى تجاوز الحال الطائفية. وفي مقدمة هذه الإجراءات والخطوات هو إعادة النظر في كل القوانين والقرارات المستندة إلى فكرة التمييز الطائفي والقومي، وهيمنة جماعة، وإزالة كل القوانين المجنحة بالطائف والقوميات المكونة للمجتمع العراقي على صعيد المواطنة والجنسية والشعائر الثقافية... الخ^(٢٨).

٣ـ الحلول والمعالجات الاقتصادية:

وتحتاج هذه الحلول بشكل أساس على إحداث التنمية الشاملة التي تغطي كافة إرجاء العراق ولاسيما في المناطق التي عانت من الحرمان والابعداد وغياب

فترة الحكم القاسية للنظام السابق. واهم هذه الحلول والمعالجات:
أ. أن يتتجنب الدستور العراقي الجديد فرض تسمية الأشخاص حسب انتتمائهم الطائفي والمذهبي والقومي....الخ. بمعنى عدم جعل التمثيل النبابي وتوزيع المناصب والوظائف الحكومية مرهونتين بانتماء المواطنين إلى طوائف معينة. والخطر في مثل هذا الإقرار الدستوري العلني لتقاسم السلطة، هو تكرار الحال اللبنانية التي أدت إلى الحرب الأهلية. أي إن المواطن لن يعامل على أساس عراقيته بل على أساس انتتمائه الديني والمذهبي واللغوي. ومثل هذه الحالة تؤدي إلى عكس المطلوب، أي إلى تعزيز الهوة بين قنات الوطن ودفع الأفراد إلى اعتبار أنفسهم كأعضاء في الطائفية والفتنة اللغوية أكثر من كونهم. أعضاء في الأمة الواحدة.^(٢٧) وهو ما يعني تحول العمل السياسي العراقي، إلى الهوية الطائفية-القومية-الدينية، وليس لبناء الوطن وتشكيل الدولة، وحاله كهذه لها مردودتها السلبية الفاجعة على الوطن وأبنائه، بالرغم من توفر لبعض الوقت الاستقرار النفسي وربما الخدمات ضمن المجموعة الفئوية. وجانب سلبي آخر هو تشجيع العمل الفئوي على استمرار الصراع وليس التنافس السلمي، ودخول دوامة العنف والدمار بلا نهاية، والتنافس الحاد، وتوليد العداء والكراهية الدائمة والفوضى العارمة، على حساب تقوية الدولة وتدعم السلطة الوطنية.^(٢٨)

- (١٣) المصدر نفسه، ص ١٠.
- (١٤) احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٩، ص ٣٧٩.
- (١٥) فرهاد ابراهيم، الطائفية السياسية في العالم العربي، ط١، القاهرة، مكتبة مدبوبي، ١٩٩٦، ص ٢٤.
- (١٦) محمد الائمي، الطائفية وفقه الخلافة عند الشيعة واهل السنة، ط١، دمشق، دار الشجرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٢٤٤.
- (١٧) همام باقر حمودي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- (١٨) حسن العلوى، الشيعة والدولة القومية في العراق، ١٩٩٠-١٩١٤، ط٢، قم، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ٢٦٦.
- (١٩) فرهاد ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٢٠) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.
- (٢١) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط٢، بغداد، مطباع التعليم العالي، ١٩٨٩، ص ٤٤٢.
- (٢٢) عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.
- (٢٣) فالح عبد الجبار، بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي، ط١، دمشق، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٠، ص ١١٦.
- (٢٤) حسن الطوى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.
- (٢٥) سليم مطر، الذات الجريحة، مؤسسة فرهنگي ایتوکرافی، اهل البيت د.م، د.ت، ص ١٣١.
- (٢٦) عبد الله بلقيس وأخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٤.

المشاريع التموينية القادرة على استيعاب الأيدي العاملة وأحداث التغيير الحضاري الملائم في هذه المناطق.

الخاتمة:

إذا كانت الدولة العراقية قد ولدت ولادتها الأولى في بدايات القرن الماضي من رحم ينوء بالطائفية التي كبرت وتطورت مع كبر وتطور الدولة ذاتها. فعلى القائمين على رعاية شؤون هذه الدولة بعد ولادتها الثانية في مطلع القرن الحالي. إن يتجنباً أخطاء السابقين عليهم-خصوصاً وإن ظروف الولادة تكاد تكون متشابهة في الولادتين-وان يجهدوا أنفسهم في إن يكون البناء الجديد بناء وطنياً مجرداً من أية نزعات طائفية أو قومية أو دينية عنصرية: فتكون الهوية، العراقية، الوطنية الواحدة هي الهدف أولاً وأخيراً.

وفي المقابل مطالب من المواطنين إن يكونوا كلهم للوطن من خلال رفض الأيمان بالطائفية لغطياً وسلوكياً وإن يعصفوا في بكل الظواهر الطائفية ومرجوها وإن يقطعوا الطريق عليهم، وبحبطوا خططهم الرامية إلى الفرقة والفتنة وال الحرب الأهلية، وليعلنوا بصوت عال النصارى العراق الواحد الموحد لكل العراقيين.

(١) عزمي بشارة، العرب في إسرائيل رؤية من الداخل، ط٢، بيروت، مركز دراسات

الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص ١٤٠.

(٢) همام باقر حمودي، شيعة العراق الحقائق

الضمادات، بغداد، ٤، ٢٠٠٤، ص ١٠.